تمويل التنمية المحلية المستدامة وفق مؤشر جودة الحياة: أسمى أهداف مشروع الأمم المتحدة 2030 "بلدية وهران نموذجا".

Financing sustainable local development according to the quality of life index: The highest goals of the United Nations 2030 project "Oran municipality as a model"

فاطمة بلبريك

جامعة وهران 2، الجزائر، belbrikf@gmail.com

محمد صافو

جامعة وهران 2، الجزائر، safoumohamed@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/07/13 **تاريخ القبول:** 2020/09/15 **تاريخ النشر:** 2021/01/01

ملخص:

مع تطور مفهوم التنمية وفق أهداف الأمم المتحدة 2030، اصبح يعتمد على ضرورة الاخذ بعين الاعتبار جميع المتغيرات العالمية خاصة ما تعلق بمؤشرات القياس التي ارتبطت بمفهوم جودة الحياة المبني بالدرجة الأولى على نيل رضا المواطن كمحور للحياة الدولية، فالاهتمام باحتياجاته وتحقيق رضاه أصبح ضرورة لما بات يشكله من تأثير على الصراع الاجتماعي الذي يهدد استقرار كيان الدولة ككل، وهو ما جعل من أهداف المشروع غايات ذات طابع عالمي يُطمح إلى بلوغها في اطار السياسات الحكومية الوطنية، حيث هناك علاقة جدلية بين الأمن والتنمية تحكم أي مقاربة استراتيجية تنموية ، وهو ما اعتمدته الجزائر عبر مراجعة الطابع التمويلي للجماعات الاقليمية كهيئات مهمتها تحقيق التنمية المحلية بالبحث عن مصادر تمويلية بديلة تتميز بطابعي الاستدامة والمحلية.

الكلمات المفتاحية: *التنمية المحلية ؛الاستدامة ؛ جودة الحياة ؛ الاصلاح ؛ الجماعات الاقليمية.*

Abstract:

According to the goals of the United Nations 2030, it has become necessary for countries to adopt a set variables in formulating of their national policies, especially those that have been linked to the concept of quality of life, Because of the human impact on the stability of the state, especially since achieving development depends on the availability of security, and This is what the Algerian government adopted in the reforms, the most important of which was reviewing the financing policy of territorial community and activate their role in the search for sources of financing characterized by sustainability.

Keywords: *Local development; sustainability; quality of life; reform; territorial community.*

***المؤلف المرسل: فاطمة بلبريك، belbrikf@gmail.com**

مقدمة:

تعتبر أهداف التنمية المستدامة وفق مشرع الأمم المتحدة 2030 وغاياتها متكاملة وغير قابلة للتجزئة، وهي عالمية بطبيعتها وشاملة من حيث تطبيقها وتراعي اختلاف الواقع المعاش في كل بلد وقدراته ومستوى تنميته وتحترم السياسات والأولويات الوطنية، والأهم مراعاة الصلة بين التنمية المستدامة وتحقيق الأمن (السياسي، الاجتماعي، الانساني، والاقتصادي) وبين سائر العمليات الجارية التي تتصل بها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ولأن التنمية لم تعد مرهونة فقط بتوافر الجانب المادي فحسب بقدر توافر الجانب الأمني بشتى أبعاده والعكس صحيح من حيث علاقة التأثير المتبدل بينهما ، سعت الجزائر إلى إرساء اهداف المشروع ضمن سياساتها بتحسين الامكانات المادية التي تحقق التنمية ،منها تحسين مكانة التطور التكنولوجي في الدولة الذي يساهم في اتساع شبكة المعاملات الدولية وفتح الأسواق المحلية على العالمية وهوما كان سببا في النقلة النوعية لبعض البلدان التي مكنتها من بعث اقتصاديات دينامية أساسها الاستدامة من ناحية، وتحقيق حاجات المجتمع من جهة اخرى.

فتحسين خدمة المواطن وتحقيق الرفاه بما يلقى رضاه يشترط توافر موارد مالية تحمل طابع الاستدامة، وبناء القدرات بدرجة عالية من الكفاءة والأداء بالاعتماد على الخبرات المحلية و الاجنبية للهيئات والمنظمات ذات الطابع الانمائي، ولأن الجزائر منذ استقلالها تسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة بالاعتماد على عدة استراتيجيات أهمها إصلاح الجماعات الاقليمية في شتى أبعادها لتعزيز مكانة هذه الهيئات بجعلها مؤسسات شبه اقتصادية تتكفل بانشغالات المواطنين الأساسية وتحسين المستوى المعيشي لمواطنيها، استهدف الاصلاح رفع المكانة الدستورية للجماعات الاقليمية في نص دستور 2016 المعدل بإبراز دورها من حيث أنها باتت إحدى أهم مؤسسات الدولة خاصة في ظل الظروف الراهنة والتغيرات التي صاحبها العالم المعاصر(الليبيرالي – الرقمي) القائمة على تجسيد مبادئ بناء دولة قائمة على أسس الديمقراطية التشاركية.

تلاها اعتماد إصلاحات في إطار تعزيز مكانتها السياسية من جهة، وتفعيل دورها الاقتصادي وتحقيق التنمية المحلية المستدامة من جهة أخرى بالتزامن مع الظروف الاقتصادية التي عاشتها الجزائر بعد تراجع موازناتها المالية إثر انخفاض الجباية البترولية، - التي اعتمدت منذ أمد كأحد أهم مصادر تمويل التنمية- ، تهدف إلى إعادة النظر في السياسات التمويلية بالبحث عن مصادر تمويلية جديدة مستديمة من شأنها أن تشجع الاستثمار المحلي وتساعد على تأسيس صناعات جديدة وفق آليات تكنولوجية تمكن من خلق فرص عمل للشباب واستغلال البنى التحية المستديمة وتسخير قطاعاتها منها مثلا القطاع السياحي للمنافسة العالمية كونه نشاط اقتصادي مستديم لاعتماده على الموارد الطبيعية يساعد على فتح أسواق جديدة للسلع المحلية عالميا معتمدة في ذلك على استقطاب خبرات الدول في مجال تحقيق التنمية المحلية المستديمة المعول عليها لمحاربة الفقر بإدماج جملة تدابير في اطار جدول أعمال مشروع الأمم المتحدة للتنمية المستدامة كغايات مرتقب الوصول إلى تحقيقها مع حلول سنة 2030،

ومن هنا اعتمدت الجزائر في سبيل تحقيق اشباع حاجيات المواطنين جملة اصلاحات يعول عليها في الوصول إلى الهدف المبتغى في تحقيق النمو الاقتصادي للدولة بما يمكنها من تحقيق التنمية تجسدت في: التطور التكنولوجي، توافر الموارد المالية وبناء قدرات الهيئات المكلفة بالتنمية.

وبناء على ما تقدم يمكن طرح الاشكالية التالية: إلى أي مدى تمكنت الجزائر من إدماج غايات أهداف مشروع التنمية المستدامة 2030 ضمن سياساتها الاصلاحية للجماعات الاقليمية وانعكاسات ذلك على التنمية؟

وللإجابة على الاشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ كلما تم إدماج المتغير التكنولوجي في عملية الاصلاح زادت فرص نجاح الجماعات المحلية في القيام بدورها الاقتصادي التنموي.
- ✓ كلما تم تنويع وتثمين موارد الجماعات المحلية كلما زادت فرص خلق اقتصاد محلي.
- ✓ بناء القدرات وتوظيفها يحقق الأهداف والرهانات والعكس صحيح.

بحكم أن الحاجات العامة تعرف بانها الحاجات الجماعية التي تتولى الدولة بواسطة أجهزتها المختلفة امر اشباعها بطريقة او بأخرى وذلك بسبب عجز كل فرد عن اشباع حاجته بنفسه وبسبب عدم قابليتها للتجزئة من جانب آخر، وتعد هذه الاحتياجات مستحقة merit wants ، مثل التعليم والعلاج والنقل والمواصلات وبحكم تزايد نطاق هذه الحاجات يوما بعد يوم مع تطور النشاط الاقتصادي والنظم السياسية والاجتماعية (الحميد 2010، ص.ص15-16)، ولمدى تأثير عدم الاستجابة لها على أمن الدولة اعتمدت الدولة الجزائرية جملة سياسات في سبيل توطيد العلاقة بين الامن والتنمية في الجزائر وفق ما يلي:

1. اعتماد التطور التكنولوجي: (تحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية ودعم تطوير التكنولوجيا المحلية لجذب الاستثمارات الاجنبية):

يرتبط استقرار الدول بمدى توافر الأمن والتنمية بحكم أنهما من أهم الأسس المعتمد عليها في بناء دولة قوية ولأن توفير الموارد المالية المحلية على مستوى الوحدات المحلية يشجع هذه الهيئات المبادرة بمشروعات التنمية المحلية للرفع من مستويات المعيشة للأفراد، تعمل الحكومة الجزائرية على ترقية المبادرة الاقتصادية للجماعات المحلية بالاعتماد على شروط التنافسية وجاذبية الأقاليم التي ينص عليها المخطط الوطني لتهيئة الاقليم بتأكيد قدراتها على الانتاج والتبادل، وفق قواعد الاقتصاد العصري وجذب المهارات والتكنولوجيات والاستثمارات الأجنبية التي ترتكز على تعزيز وتنويع المنشئات وتطوير القدرات التكنولوجية والابداعية وتسخير شبكة الهياكل القاعدية المادية وغير مادية بطريقة فعالة ومتسلسلة، تضمن ربط مختلف الفضاءات وتساهم في تحقيق تنمية وطنية منسجمة ومستدامة ، وكنموذج لذلك ارتأينا إلى قطاع السياحة الذي يسعى إلى وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام 2030:

ولأن السياحة حاليا تعد من أهم عناصر التجارة الدولية وأكثرها نموا وازدهارا وهي عامل نتج عنه تزايد الانفاق لدول العرض السياحي ومن اهم مصادر التمويل المستدامة، أخذت الدول تتنافس للحصول على مكانة سياحية عالمية جعلت المنظمة العالمية للسياحة تعرف النشاط السياحي على أنه " نشاط صناعي" من حيث أنها تلعب دورا حيويا في دفع عجلة الاقتصاد وتشكل موردا اساسيا للعديد من الدول التي عملت على جعلها صناعة قائمة بذاتها متميزة بآلياتها ووسائل إدارتها فضلا عن كونها نشاط اقتصادي مستديم لاعتماده على الموارد الطبيعية، التراثية، الثقافية، ومنه يمكن إبراز اهم الدول العربية التي تتنافس من أجل أن تكون واجهة سياحية مثمرة من خلال الجدول التالي:

أ. السياحة:

يعد وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية من بين أهم أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها العالمية وعليه يبن الجدول التالي:

جدول رقم: 1مؤشرات قياس التنمية السياحية لعام 2019 (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)

مؤشر / البلد	الانفتاح الدولي	سعر القدرة التنافسية	الاستدامة البيئية	البنية التحتية		الخدمات السياحية	حماية الموارد الطبيعية	حماية الموروث الثقافي
				الارضية والموانئ	النقل الجوي			
المغرب	2.7	5.2	3.7	3.4	2.8	3.8	3.6	2.5
مصر	2.5	6.2	4.1	3.0	2.9	3.2	2.5	3.3
تونس	3.0	5.9	3.9	2.7	2.3	4.1	2.5	1.5
الجزائر	1.5	6.0	3.7	2.5	2.1	2.1	2.2	2.4

وفق الجدول أعلاه (تقرير التنافسية للسفر والسياحة 2019، ص.23) اثبتت العديد من دول العالم أن السياحة دعامة أساسية للتنمية الاقتصادية، نظرا لكونها قطاعا مركبا من عدة صناعات كالفندقة والنقل والصناعات التقليدية بالإضافة إلى الانشطة التجارية المتعددة، كنشاط شركات السياحة، فهي أحد المداخيل الهامة للمساهمة في حل المشكلة الاقتصادية، لما توفره من عملات أجنبية وخلق فرص عمل جديدة باعتبارها نشاطا استثماريا يستقطب رؤوس الاموال المحلية ورؤوس الأموال الاجنبية، كما تساعد السياحة على فتح أسواق جديدة للسلع المحلية عالميا خاصة تلك المتعلقة بالصناعات التقليدية التي تمثل موروث البلد المستقبل للسواح كما أنها تساهم في تنمية المناطق النائية والريفية بالإضافة إلى أن السياحة تمثل إحدى وسائل التفاهم والتلاقي الثقافي والحضاري بين الشعوب، ولقد أضحت السياحة إحدى صناعات العالم المهمة في الوقت الحاضر، إذ فاقت معدلات نمو الزراعة والصناعة، كما تجاوزت اهميتها جميع الصناعات التحويلية والخدمية من حيث المبيعات والعمالة وجلب العملات الاجنبية، ما جعل للنشاط السياحي مكانا هاما في الاقتصاد سارعت الدول من خلاله إلى تطوير تكنولوجياتها (منصوري 2015، ص. ص363-364)، ومن أجل الرقي بقطاع السياحة الى مصاف إدراجها ضمن السياحة العالمية لابد من أن يتم جملة تدابير من شانها أن تنمي السياحة الصحراوية بما يجعل منها ذات صدى عالمي (تقرير التنافسية للسفر والسياحة 2013، ص.7)، ومن بين هذه التدابير اعتماد سياحة الانفتاح العالمي و تفعيل التنافسية في الأسعار، ومراعاة السياسة البيئية، وتوفير الخدمات الخاصة بالنقل وضمانها عبر مختلف الوسائل ، الذي لا تزال الجزائر وفق احصائيات عالمية في درجات دنيا مقارنة مع شقيقاتها من حيث انه لاتزال أغلب المواقع السياحية في الجزائر مجهولة من قبل سكان العالم لافتقار الدولة استخدام التكنولوجيا بما يجعل من السياحة الجزائرية ذات صدى عالمي (الهام 2018، ص.34)، ولو أن الجزائر تمكنت من أن تتقدم من مرتبة 118 سنة 2017 الى مرتبة 116 سنة 2019 من أصل 140 دولة بتحقيق نسبة نمو في قطاع السياحة قدرت ب2.5% (تقرير التنافسية للسفر والسياحة 2019، ص.44) إلا أنها بحاجة إلى إصلاحات عميقة للرقي بقطاع السياحة وهو ما يبرز من خلال الآليات التي تعتمدها الدولة الجزائرية للرقي بها كمصدر حيوي مستدام يخلق الثروة ويمكن ذكر مثال في إطار الاستثمار السياحي:

- **التعليمة الوزارية رقم 85 المؤرخة في 29 جانفي 2019 المتضمنة ترقية الاستثمار السياحي:**

تضمنت التعليمة ترقية الاستثمار السياحي وتفعيل آليات جديدة من أجل خلق الثروة والرفع من مداخيل الخزينة المحلية للبلدية الساحلية واسترجاع الايرادات التي لم تكن محصلة سابقا، لتسعى بلدية بوسفر تجسيد هذا الإصلاح من خلال فتح عملية كراء عن طريق المزايدة خلال(موسم الإصطياف لسنة 2019 حقوق إمتياز الشواطئ) والتي تم من خلالها منح رخص خاصة بكراء الطاولات والشمسيات والكراسي بحقوق أرضية قدرت كالتالي (مستخرج من سجل مداولات لجلسة غير عادية رقم 2019/37 2019/05/30):

- ✓ شاطئ كورالیس: 300.000.00دج
- ✓ شاطئ بومو بلاج 200.000.00دج
- ✓ بالإضافة الى حقوق الأرضية لمطعم متنقل بالشواطئ (النشاطات التجارية) 100.000.00دج .

ب. تحسين أداء الأسواق (الاقتصاد الرقمي):

إن الاقتصاد الرقمي يتطلب قوة عمل قادرة على مواكبة التغير السريع في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتعزيز النمو المستدام، ومن الممكن استخدام الأنظمة المعرفية، مثل الذكاء الاصطناعي، في المشتريات العامة بغية معالجة أنشطة المعاملات، على سبيل المثال، اعتمدت الولايات المتحدة تكنولوجيا البيانات المتسلسلة والتكنولوجيا المعتمدة على أجهزة الإنسان الآلي في عمليات المشتريات العامة، الأمر الذي قلص المدة الزمنية لعملية إرساء العقود من 110 أيام إلى أقل من 10 أيام (الدولي 2018، ص.57)

ومنه يعتمد تحسين أداء الأسواق على نقاطتين هامتين تتمثل في ما يلي:

- تعزيز المنافسة
- ايجاد حوافز تنظيمية للاستثمار

وهو ما بادر به المشرع الجزائري وفق اصداره "التعليمة الوزارية رقم 2144 المؤرخة في 13/09/2015 ":

عمدت هذه التعليمة على الصعيد التنظيمي بإدراج عدة تحسينات على الآليات والاجراءات المعتمدة في دراسة طلبات الاستثمار والحصول على العقار الاقتصادي في إطار نظام الامتياز كشرط أساسي لتحقيق الانطلاقة الاقتصادية، إذ أوكلت للولاة على المستوى المحلي مهمة جلب استثمارات اقتصادية مهمة و مهيكلة تتلاءم مع طابع وخصوصيات كل ولاية، بل ألزمتهم بتركيز استراتيجياتهم على الرفع من جاذبية إقليمهم وترقيتها وجعلها وجهة مفضلة للمستثمرين وذلك بمعية رؤساء الدوائر باشراك رؤساء المجالس الشعبية والمنتخبين المحليين إشراكا فعليا وتاما (حاحة 2016، ص.40)، من أجل تحرير المبادرات الاقتصادية من كل العراقيل البيروقراطية وتبسيط إجراءات إعتماد الاستثمارات.

2. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل وفق النموذج الاقتصادي الجديد:

لقد انصبت اهتمامات برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في تحقيق متطلبات الحياة الأساسية من خلال مجموعة من المؤشرات مست الدخل والدين العام والوضع الوظيفي خاصة في ظل المتغيرات التي

يعيشها العالم التي استدعت ضرورة التفكير في مفهوم التنمية باعتماد نموذج جديد تقوم عليه هذه الاخيرة يأخذ بعين الاعتبار هذه المتغيرات من خلال اعتماد ما يلي:

- تعزيز فكر الحق في التنمية من خلال ضرورة الحصول على أكثر من المتطلبات المادية
- ضرورة ادماج الانسان في تحقيق التنمية (الديمقراطية التشاركية) بحكم ان تعزيز المشاركة في الانشطة الثقافية والتنموية والسياسية يسهم في تعزيز جودة الحياة

ومن هنا أصبح المفهوم الجديد للتنمية يركز على ضرورة تحسين الحياة المعيشية وفق ما يسمى بجودة الحياة التي تقوم على " تحسين مستوى الاداء، الالتزام التنظيمي، المشاركة في اتخاذ القرار، الرضا الذي يرتبط بجودة الصحة العامة، جودة التعليم، جودة الحياة الاجتماعية. (م. محمد 2015، ص.ص 207-208) "

ولأن جودة الحياة ارتبطت بعدة أبعاد منها ما ارتبط:

بالتغيير التنظيمي، التكوين، الثقافة التشاركية وتحقيق التنمية الذي يقتضي تحديد مسار الحكومة نحو تحقيق ذلك وفي نفس الوقت يستدعي اعتماد سلسلة اصلاحات تتناسب والنموذج الجديد وهو ما جاء في مقدمته ضرورة موازنة النمو والتنمية خاصة في ظل الظرفية الوطنية الراهنة التي عرفتها ولا تزال تعيشها الجزائر استلزمت إيجاد تدابير بديلة للموازنة بين النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي بما يسهم في تحقيق الانسجام والتماسك بين التقدم الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة، خاصة ان جودة الحياة تستدعي اعتماد الحكومة لبرامج تستهدف تحسين نمط حياة الفرد ومن بين أهم هذه التدابير كان ما يلي:

أ. الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقا للظروف الوطنية وخاصة نمو الناتج المحلي الاجمالي :

أوضح "مؤشر الفقر متعدد الأبعاد لعام 2019" الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 101 دولة تمت دراستها (من بينها 31 دولة بدخل قومي منخفض و68 بدخل متوسط و2 بدخل قومي مرتفع) بأن هناك 1.3 مليار شخص يعانون الفقر "متعدد الأبعاد".

و كشف عن "تفاوتات شاسعة" فيما يخص الفقر بين بلدان العالم ومناطقه المتعددة، وحتى بين الشرائح الأكثر فقرا داخل المجتمعات المختلفة في الدولة الواحدة فمؤشر الفقر الجديد يدرس حالة الفقر – ليس فقط بحساب المرتبات ودخل الفرد فقط بل أيضا في تجلياتها "متعددة الأبعاد"، مثل فقر الصحة ونوعية التربية والتعليم، مدى توفر أساسيات المعيشة بالإضافة الى القدرة الشرائية للفرد ولأن هذه المؤشرات لا تنطبق أغلبها على جميع الدول يمكن عرض أهمها:

جدول رقم2 : مؤشر الفقر متعدد الأبعاد: البلدان النامية 2019 "الجزائر مثال"

السنة -2017 2018	أبعاد الفقر	النسبة من اجمالي عد السكان 868 الف /5.8%	شدة الحرمان	نسبة عدم المساواة
الفقر	في مجال الصحة	%29.9	بلغت شدة الحرمان نسبة 38.8% >33% كحد أدنى	%0.006 مست 5.5 مليون نسمة
	في مجال التعليم	%46.8		
	في مجال المعيشة الأساسية	%23.2		

Source : Global Multidimensional Poverty Index 2019, Illuminating Inequalities, http://hdr.undp.org/sites/default/files/mpi_2019_publication.pdf, p18.

فمؤشر الفقر عالميا يقاس بمستوى الدخل وطنيا (محليا) لما له من آثار سلبية على كل ما هو اقتصادي واجتماعي وأمني فانعدام الأمن ينشئ صراع داخلي بين المواطن ومؤسسات الدولة ناتج عن سوء المعيشة يفرض ضغوطا شديدة على الأسواق والخدمات العامة والبيئة وهو ما يتسبب في إضعاف المؤسسات الحساسة ويؤدي في النهاية إلى ارتفاع الفقر كما أن تحديد نسبة الدخل أو مقارنة توزيع الدخل بالاستناد على القدرة الشرائية للفرد في دولة ما يوضح مدى فقر الدولة وعدم تمكنها من اعتماد سياسة القضاء على الفقر وتحسين دخل الفرد التي كانت من أهم أهداف البنك الدولي، ويبرز قياس نصيب الفرد من خلال:

الجدول رقم 3 التالي: نصيب الفرد من الدخل

الدخل القومي الاجمالي		الناتج المحلي الاجمالي Gross domestic product (GDP)		
المبلغ	نصيب الفرد وفقا للقدرة الشرائية	المبلغ	نصيب الفرد وفقا للقدرة الشرائية	معدل النمو
171.617 مليار دولار امريكي)	4.060 د امريكي	689.115 دولار امريكي	15.350 د دولي	النمو عند الناتج المحلي 2.1 % النمو عند الفرد 0.1%

Source : World Development Indicators: Size of the economy , http://wdi.worldbank.org/table/WV.1

تحليل معطيات الجدول تبين أن معدل النمو في البلدان متوسطة الدخل ليس منخفضا فقط بل أنه يتراجع بانخفاض دخلها ومنه قد حددت الجزائر على أنها من بين الدول التي لا تزال قابعة في مجموعة الدخل المتوسط، وعليه يعد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منخفض. ويبلغ متوسط معدل النمو لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي نحو 0.1% فقط سنويا (الدولي 2018، ص.25)

جدول رقم4 : نصيب الفرد الجزائري من الدخل القومي الاجمالي

السنوات	نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي بالدولار الامريكي	نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي بالعملة المحلية
2006	3.100	109.69
2010	4.480	123.21
2014	5.500	135.93
2017	3.930	138.28
2018	4.060	143.38

.Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.CD?end=2017&locations

ولأن الاحتكام الجيد لقياس مستوى المعيشة في دولة ما بشكل عام هو الناتج القومي الإجمالي اعتمدنا على القاعدة المبنية على : **القوة الشرائية تعادل الدخل القومي الإجمالي**

ولتوضيح أكثر تم تحويل معطيان الجدول الى الرسم البياني التالي:

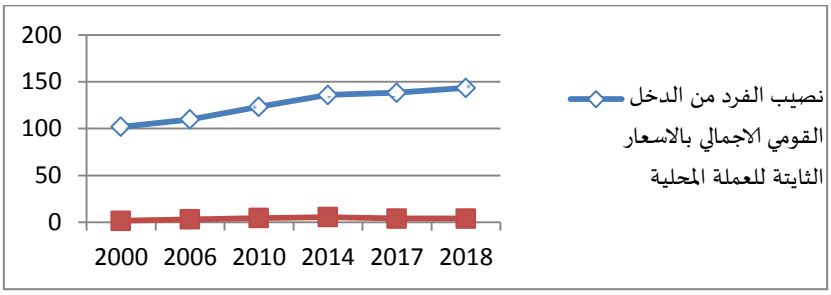

وفق المنحنى البياني يبرز ارتفاع نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي مع تقدم السنوات الا انه وفق تقرير البنك الدولي مقارنة مع نصيب الفرد من الناتج القومي بعملة الدولار وفق ما حددته احصائيات البنك الدولي أن المؤشر العددي للفقر قدر ب 1.90 دولار في اليوم للفرد (تعادل قوة شرائية بنسبة 0.5 %) فالمؤشر العددي للفقر قدر ب 1.90 دولار في اليوم للفرد (تعادل قوة شرائية بنسبة 0.5 %) (https://bit.ly/37rWDc5).

ومنه يمكن القول أن معدل الفقر الوطني هو نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني، أي بقدرة شرائية تقل عن 2 دولار لليوم، فوفق تقرير التنمية البشرية 2007- 2008 من برنامج الأمم المتحدة الانمائي للفقر البشري والدخل للبلدان النامية قد أكد هو الآخر على أن السكان الذين يعيشون دون دولارين في اليوم مصنفون ضمن خانة الفقراء (تقرير التنمية البشرية 2007-2008، ص.28) ولو أن ترتيب الجزائر الدولي حسب تقرير التمية البشرية تراجعت من احتلالها للمرتبة 85 سنة 2018 الى 82 بسنة 2019 إلا أنها لا تزال قابعه ضمن الدول متوسطة الفقر بنسبة الحرمان نفسها 38.8% (تقرير التنمية البشرية 2019، ص.23).

وعليه أصبح تخفيض معدل الفقر المدقع - الذي يُعرّف بأنه العيش على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2011 - إلى أقل من 3% بحلول عام 2030 أحد أهم أهداف مشروع الامم المتحدة .

ولأن الفقر لا يقاس بمعزل عن التعليم والصحة والمستوى المعيشي التي تقاس بمستوى رضى المواطن هو ما يجعل من قياس التنمية دليل مركب يركز على الأبعاد الأساسية الثلاثة للتنمية وهي:

- ✓ عيش حياة صحية .
- ✓ القدرة على اكتساب المعرفة .
- ✓ والقدرة على تحقيق مستوى معيشي لائق للفرد يقاس بمستوى الدخل من القومي الاجمالي.

فقد تم تحديد رضا المواطنين من الأفراد وفق مؤشر التنمية بالاعتماد على البرامج التي انتهجتها الجزائر في اطار تحقيق التنمية وفق النموذج الجديد للتنمية لتقرير التنمية البشرية الذي أسفر عن ما يلي (تقرير التنمية البشرية 2018 ، ص.ص 22-56):

- ✓ نوعية التعليم: 49%.
- ✓ نوعية الرعاية الصحية38% .

- ✓ مستوى المعيشة 67%.

ومنه تبرز هذه النسب عن عدم رضا المواطن الجزائري عن مستوى الخدمات المقدمة إليه والتي تندرج ضمن حقوقه التنموية وهو ما يؤكد على ضرورة سعي الحكومة نحو بذل المزيد من البرامج التنموية من أجل الوصول إلى ما يسمى جودة الحياة وفق أهداف مشروع الامم المتحدة للتنمية المستدامة 2030.

ب. تعزيز السياسات الموجهة نحو تفعيل الدور الاقتصادي للجماعات الاقليمية:

إن التمويل المحلي هو كل الموارد المالية المتاحة التي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية وهو ما دفع بالحكومة الجزائرية في اطار تعزيز مكانة الموارد المالية المستديمة اصلاح اقتصادي مس بعديه –**(البعد المالي، البعد الجبائي)**، وذلك تماشيا مع غايات مقرر الامم المتحدة في غايته التي اضطلعت على الدور الأساسي للبرلمانات الوطنية من خلال سن التشريعات مع ضمان تنفيذ الالتزام بها، لحكم انها تواجه تحديات تقف امام خططها التنموية والاهداف الانمائية غير المنجزة باعتماد سياسات اصلاحية تدمج غايات قرارا الامم المتحدة ضمن هذه الاصلاحات من خلال (المتحدة 2015، ص.15):

- ✓ الاستثمار في البنى التحتية .
- ✓ تعزيز دور القطاع الخاص .
- ✓ البحث عن آفاق جديدة في التمويل.

ولأن أغلب البلديات تعاني من صعوبات في موازنة حساباتها وتغطية المصاريف الكبيرة التي تتحملها ما يجعلها تسيير في حلقة العجز بما يؤدي بها الى الاستدانة وفي هذا الاطار فان اصلاح المالية والجباية المحليتين جاءتا للإجابة عن هذه الانشغالات فالإصلاح يهدف إلى الحد من تدهور القدرة المالية للجماعات الاقليمية، عن طريق امداد البلديات بالوسائل التي تمكنها من القيام بوظائفها على احسن وجه للوصول بها الى تحقيق الفعالية والكفاءة في تسيير أعمالها والتكفل بتوفير الخدمات العامة للمواطنين وبالتالي تحقيق التنمية المحلية (مسعداوي 2014، ص.11).

- ➢ **البعد المالي: (تثمين ممتلكات البلدية):**

حسب تصريحات وزير الداخلية يكمن فقر البلديات في عدم تمكنها من استغلال ثرواتها ومنه باتت البلديات في قلب الاصلاحات من كونها اقرب مؤسسة من المواطن فمعركة البلديات حاليا اقتصادية تتمثل في تثمين ما تملكه بما يجعلها متوازنة مع الاقتصاد خلاقة للثروة مضاعفة لفرص تشغيل الشباب،

ولأن المشرع الجزائري مكن البلدية جملة من الممتلكات وخولها سلطة تقديرية واسعة في ما يخص تثمين ممتلكاتها بتحديد ننسبها واسعارها وكذلك طرق تحصيلها، والتي تتمثل في املاك عمومية (طبيعية واصطناعية) واملاك خاصة وذلك مقابل استغلالها لكن ما يعاب عليه في ذلك هو ما تعاني منه الجماعات الاقليمية من سوء تسيير ممتلكاتها ، ولأن الوسائل المالية عاملا أساسيا في التنمية المحلية فان نجاح الهيئات المحلية في اداء واجبها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها بتوفير الخدمات للمواطنين مرهون بتوافر موارد مالية لتغطية نفقاتها المتعددة وهو ما يطرح اشكال مصدر التمويل وكيفية الحصول على موارد مالية ذاتية دون اللجوء الى الحكومة المركزية للحصول على الاعانات المالية (عطية 2019، ص.19)، وهو ما اقتضى ادراج اجراء خلق موارد

مالية جديدة للبلديات، لتواصل وتيرة الاصلاح باتخاذ مجموعة من التدابير والاجراءات في سبيل تمكين هذه الهيئة (البلدية) من ان تجد لنفسها تمويلا ذاتيا يغنيها عن اعانات الدولة والتخفيف من تبعيتها لها، خاصة بعد اقرار وزارة الداخلية والجماعات المحلية بذلك كون الخزينة العمومية للدولة لا تسمح والتي كان منها ما يلي:

-ومنه كان لأرسطو مقولة شهيرة وهي أن الثراء الحقيق في استعمال الشيء وليس في تملكه وهي الفكرة الأساسية وراء تثمين ممتلكات البلدية -

وهو ما اقتضى ادراج إجراء خلق موارد مالية جديدة للبلديات من خلال اعتماد عدة اليات نذكر منها ما يلي:

- اجتماع الحكومة مع الولاة المنعقد يومي 12-13 نوفمبر 2016 وما اسفر عنه من توصيات في ورشته الثانية المتعلقة بإصلاح المالية و الجباية المحليتين من أجل تنمية محلية دائمة (https://bit.ly/3bBHTup)
- " التعليمة الوزارية رقم 00096 " وما حملته في طياتها من ارشادات نحو تثمين ممتلكات البلدية بشتى الطرق المنصوص عليها في القانون والتشريع المعمول بهما (مذكرة رقم 00096 المتعلقة بتثمين املاك الجماعات المحلية. 10مارس 2016)، و ذلك لإضفاء المرونة في تسيير المرافق العمومية الجوارية من خلال مبدا تفويض المرفق العام وفق اعتماد المزايدة ليصبح مجالا تشاركيا للقطاعين العام والخاص بما يعزز جودة المرفق العمومي بما يرقى لتطلعات المواطن وكذا يسمح بخلق ديناميكية اقتصادية محلية تحترم مبادئ التنمية المستدامة للأقاليم من خلال مواصلة مسار الاصلاح لما اسفر عنه لقاء الحكومة - الولاة يومي 28- 29 نوفمبر 2018 " حكامة غير ممركزة من اجل جماعة اقليمية حصينة، مبدعة، مبادرة" الذي أدى الى (https://bit.ly/2wnGWWr) :
  - ✓ ابراز مقاربة الشراكة عام /خاص.
  - ✓ ترشيد النفقات وانعاش الاستثمارات المحلية (استثمار العقار المدرج ضمن ممتلكات البلدية).

البعد الجبائي:

تكتسي الجباية المحلية دور كبير في تمويل الجماعات المحلية وتساهم بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية ومع انهيار اسعار البترول اضطرت الدولة الجزائرية الى البحث عن مصادر تمويلية اخرى ومنه اصدرت مجموعة اجراءات جديدة تصب في هذا الصدد منها اقتراح سبل استدامة الجباية المحلية مع امكانية تطويرها في الجزائر.

وللتكيف مع بعض التدابير الجبائية اتخذت عدة تدابير تشريعية تمثلت في اقرار تدابير جديدة محفزة للجماعات المحلية، فقد منح المشرع الجزائري للجماعات المحلية صلاحيات واسعة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، وبذلك هي تتحمل مسؤولية هامة في التنمية المحلية، حيث تشير الاحصائيات المعتمدة بان حصيلة الجباية المحلية في اغلب البلديات في الجزار تشكل اكثر من 90 من مجموع ايرادات هذه البلديات (طالبي 2013، ص.348)، وبمقتضى ذلك وبالتزامن مع الوضعية المالية المتأزمة التي تعرفها الجماعات المحلية، الناجمة عن طريقة توزيع الايرادات والتي يظهر فيها عدم التوازن بين مردودية الضرائب المحصلة لفائدة الدولة والضرائب المحلية المحصلة لفائدة الجماعات المحلية من حيث عدم عدالة

توزيعها بحكم ان اغلبية الضرائب والرسوم التي تجبى لفائدة الجماعات المحلية هي عبارة عن ضرائب ورسوم غير منتجة مما زاد من تفاقم المشاكل المالية للجماعات المحلية، الامر الذي دفع بالمشرع الجزائري الى مراجعة نسب الضرائب المحلية المحصلة لفائدة البلدية (ا. محمد 2016، ص.45) ، والتي تتجسد في مجموعة من الضرائب والرسوم التي يمكن أن نأتي على ذكر منها ما وقع عليه طابع الاستدامة نذكر منها:

- ✓ **الرسم على النشاط المهني الذي يوزع بمقتضى المادة 11 من قانون مالية 2018 كالتالي:**
  - لصالح البلديات بنسبة 66%.
  - لصالح الولاية بنسبة 29 %.
  - لصالح الصندوق المشترك بنسبة 5%.

توضح النسب انه تم تخصيص النسبة الاعلى من تحصيل الرسم للبلدية كمساهمة من المشرع تمكنها من تحسين نسب تحصيلاتها الجبائية.

جدول رقم5: تحصيلات البلدية من الجباية الخضراء

الرسوم الايكولوجية	نسبة التخصيص الموجهة للبلدية	
	قبل الاصلاح	بعد الاصلاح
رسم لتشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطرة	10.500دج عن كل طن بنسبة 10 % (قانون مالية 2001)	16.500دج عن كل طن بنسبة 16 % (قانون مالية 2018)
رسم لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية	10% (قانون مالية 2001-المادة 204).	30.000دج بنسبة 20 % (قانون مالية 2018)
رسم تكميلي على التلوث الجوي	10%(قانون المالية 2001- المادة 205)	17%(قانون مالية 2018)
رسم على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي	30% (قانون مالية 2002- المادة 207)	34%(قانون مالية 2018)

المصدر: من اعداد الباحثان بالاستناد على قوانين المالية 2001، 2002، 2018.

فمن أجل تكريس المعادلة القائمة على الحد من التلوث البيئي دون إعاقة النمو الاقتصادي تم اقتراح المبدأ القانوني القائم على إعتماد الجباية البيئية أو الايكولوجية أو الجباية الخضراء، التي أطلقت على نوع واحد من الجباية التي تهدف إلى حماية البيئة من التلوث والأضرار الأخرى (بوشكوك 2012، ص.135)

- ✓ **رسم التطهير:**

تم اجراء تعديل في المادة 263 مكرر2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وهذا ضمن احكام (القانون 19-14 المؤرخ في 11-12-2019 المتضمن قانون المالية 2020) الخاصة بالرسم على رفع القمامة المنزلية وهو رسم سنوي مخصص لفائدة البلديات ومنه نصت المادة 263 مكرر2 على ان يحدد مبلغ الرسم كما ياتي:

الرسم التطهير	تعديل 2018	تعديل 2020
محل ذي استعمال سكني	ما بين 1.000الى 1.500دج	ما بين1.500الى 2.000دج
محل ذي استعمال مهني او تجاري	ما بين 3.000الى 12.000دج	ما بين 4.000الى 14.000دج
كل ارضية للتخييم والمقطورات	ما بين 8.000الى 23.000دج	ما بين 10.000الى 25.000دج

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على قوانين المالية 2018، 2020.

وجود هذا التعديل الدائم يوحي على حرص المشرع على تحقيق ضمان حماية المحيط من جهة واستغلال الرسوم لتدشين مشاريع تنموية من جهة اخرى

جـ- بناء القدرات: (الشراكة الدولية لتطوير أداء المنتخبين).

نظرا لأهمية دعم المؤسسات المالية الدولية، للبلدان كل واحد منها على حدى، ولا سيما البلدان النامية لتمكينها من تحقيق التنمية التي تسعى اليها وفق غاية جدول اعمال 2030 للتنمية المستدامة (المتحدة 2015، ص.23)، تم تضمين ذلك في الاصلاحات المتبناة من خلال اعتماد (مشروع كابدال) الذي يمتد تنفيذه الى غاية 2020 يمس 10 بلديات ليتم تعميمه في ما بعد وهو ممول من قبل وزارة الداخلية والجماعات المحلية من خلال صندوق الجماعات التضامن بين الجماعات المحلية ب 3 ملايين دولار ومفوضية الاتحاد الاوروبي التي تساهم بأزيد من 8 ملايين دولار وبرنامج الامم المتحدة للتنمية ب 200 الف دولار:

مشروع "كابدال« démocratie participative et développement local » (برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية) الذي وجد كاطار مبتكر للإيجاد حلول محلية للأولويات الوطنية يسعى إلى ترقية مواطنة نشطة ومسؤولة قادرة في إطار ديمقراطي محلي على الإسهام في تنمية الجماعات المحلية، كما يشجع على الاستعمال الفعال للموارد المحلية و ذلك عن طريق إشراك كل الفاعلين في المجتمع خصوصا النساء و الشباب بغية دعم وتحسين أنظمة التخطيط الاستراتيجي المحلي وتسهيل التفاعل بين مختلف مستويات الحكومة (https://bit.ly/2wnGWWr)، وحسب تصريحات الداخلية فان رفع التحدي لا يكون الا بالمورد البشري و لابد من تكوينه من أجل الارتقاء به وبضمان ذلك عقدت برامج شراكة دولية لضمات تكزين متواصل للمنتخبين المحليين.

وبحكم أن الحديث عن أي تطور شامل في بلد ما يرتبط بالضرورة بالوضعية الاقتصادية ولأن البلدان الاسيوية كالصين وسنغافورة والهند وغيرها من البلدان النامية أمثلة حية عن نجاح الاصلاحات الاقتصادية العميقة فيها ارتأت الجزائر ضرورة استقطاب تجارب هذه الاخيرة بما يمكنها من تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة ذات طابع الاستدامة واعتمدت (الشراكة الدولية مع الأكاديمية الصينية) (https://bit.ly/2wnGWWr) تهدف الى:

- الاطلاع على تجارب الاصلاح المالي في الاقتصاديات النامية.
- تعزيز قدرات الموارد البشرية.
- تعزيز قدرات الحكامة بوضع برنامج جديد للتكوين في الحكامة بالاستناد على الاتجاهات العالمية.

ووفق احصائيات وزارة الداخلية لعام 2018 تم تكوين 1771 منتخب محلي.

- ✓ **تقييما للإصلاحات التي بادرت بها الدولة برز ما يلي:**

في مجال المعيشة الاساسية:

رد المواطن الجزائري عن الاصلاحات التي طبقتها الدولة برز رد فعل على انه غير راض فالمستوى المطلوب من التنمية فضلا عن ارتفاع نسب الضرائب الملقاة على عاتق المواطن ، ما نتج عنه حراك الجزائر 22 فيفري 2019، الذي كان نتيجة للفساد المالي الذي كان وراء تعثر الاقتصاد الجزائري المسبب في تردي الاوضاع

المعيشية للمواطن وانعكس هذا الاخر بدوره على المسار التنموي من حيث ارتفاع الأسعار وهو ما أثر سلبا على القدرة الشرائية للمواطنين وهذا خير مثال لتأثير عدم الاستقرار الداخلي على المسار التنموي الذي توقف في جل بلديات الوطن ،

فالحراك هو حركة احتجاجية لإقرار تغيرات في البنية الاجتماعية والسياسية وقام بها الاشخاص العاديين لرفع مجموعة من المطالب لتأسيس نظام جديد للحياة بمشاركة جميع شرائح المجتمع (دويدي 2020، ص.836)،

وهو ما استدعى من الحكومة استجابة لتحسين مستوى معيشة الفرد ورفع قدرته الشرائية خاصة لذوي الدخل المحدود فاجتمع مجلس الوزراء في الثالث (03) من ماي 2020 وتم اتخاذ عددا من القرارات في شأن تطوير موارد جديدة لتخفيف الأزمة الاقتصادية من خلال (https://bit.ly/38yOGnq s.d.) :

- رفع تخفيض ميزانية التسيير من 30% إلى 50%، يشمل نفقات الدولة والمؤسسات التابعة لها.
- إلغاء الضريبة على المداخيل التي تقل أو تساوي 30 ألف دج ابتداء من الفاتح جوان 2020.
- رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون بزيادة 2000 دج (قرابة 16 دولارا) ليصبح 20 ألف دج (156 دولارا)، وذلك ابتداء من1 جوان 2020.

في مجال الصحة :

يمكن ان نأتي على ذكر فيروس كورنا (كوفيد19) وما تسبب فيه في حصد ارواح تفوق 9000 ميت (http://www.sante.gov.dz/ بلا تاريخ)يعود اجمالها لعدم وجود الامكانيات الطبية اللازمة لمواجهته، وهو ما جعل الدولة تسخر امكانيات مالية معتبرة لمواجهة الفيروس اعتبارا من ان ضمان الصحة احدى متطلبات ضمان استقرار الدولة في الوقت الذي يشهد فيه العالم هزات اقتصادية خطيرة ساهمت في عودة مفهوم دولة الحدود الوطنية حيث اغلقت كل دولة حدودها حماية لمواطنيها من استقطاب الفيروس من الخارج باعلان حالة طوارئ وهو ما شهد توقف مسار العديد من القطاعات اهمها التجارية والصناعية ، فالحجر الكلي والجزئي المعتمد لحماية الصحة العامة اثر بشكل مباشر على الاقتصاد بتوقف المعاملات التجارية وغلق الاسواق وهو ما انعكس على المسار التنموي بشكل مباشر (الوافي 2020، ص.175)

في مجال التعليم:

فقد طال تأثير جائحة فيروس كورونا 2019-20 النظمَ التعليمية في جميع أنحاء العالم، ما أدى إلى إغلاق المدارس والجامعات على نطاق واسع، في 16 مارس عام 2020 (https://bit.ly/2O74swd s.d.)، وقد أثر إغلاق المدارس على مستوى الدولة في مسار البرامج التعليمية الموجهة لجميع مستويات التعليم

خاتمة:

لقد عملت الجزائر على ادماج الأهداف التنموية في صلب الاصلاحات وفق غايات مشروع الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لمشروع 2030، بما يمكن الجماعات الاقليمية وخاصة البلدية على أساس أنها الخلية القاعدية للدولة والهيئة الاكثر اطلاعا بمتطلبات المواطن وحاجياته، بما يسمح من بعث أفاق جديدة في عملها بأبعاد عالمية تمكنها من تحصيل الايرادات المالية اللازمة لذلك، خاصة في ظل الانفتاح الدولي فيما

يتعلق بجلب الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية بما يمكنها من تحقيق المهام الملقاة على عاتقها سيما منها التنموية وفق جودة الحياة.

الا أن الجماعات الاقليمية ما تزال تفتقر للخبرة اللازمة في تسيير شؤونها سيما منها الدور الجديد الذي وجهت له وهو خلق الثروة وتنشيط الاستثمار المحلي بما يعزز الشراكة الدولية الجالبة للعملة الخارجية التي هي العصب الحساس في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، ولتمكين الجماعات المحلية من ذلك يمكن اقتراح ما يلي:

- توعية المنتخبين والموظفين المحليين بدور الجماعات المحلية ومكانتها الوطنية والدولية .
- توسيع اختصاصاتها في مجال اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي محليا.
- اعتماد المزيد من التكوينات في المقاييس ذات الأهمية لتسيير شؤونها المحلية.
- ارساء نماذج لدول نامية حققت قفزة نوعية في خلق الثروة لتقتدي بها في مسار عملها.
- اعتماد سياسات جزائية ردعية في انفاق الميزانية المحلية لضمان الشفافية في العمل من جهة بتطبيق مبادئ الحوكمة المحلية من جهة ،ولترشيد الانفاق العام من جهة أخرى.
- تفعيل دور القطاع الخاص كمحرك للتنمية.
- الرهان على طاقات المجتمع المدني كقوة اقتراح ومبادرة ومراقبة.
- ضرورة ايجاد سياسات بديلة لامكانية امتصاص التأثيرات التي عرفتها الدولة لا من حيث الحراك ولا من حيث فيروس كورونا .

قائمة المراجع

1. الأمم المتحدة. (2015). مشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الامم المتحدة لما بعد عام 2015، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030.
2. المادة 77 من قانون مالية 2018.
3. باركة محمد الزين، عبد الكريم مسعودي. (2016). البدائل الاقتصادية لتعبئة موارد الجماعات المحلية بالجزائر، المجلة الجزائرية للمالية العامة ،. المجلة الجزائرية للمالية العامة(العدد السادس).
4. بوثلجي الهام. (2018). السياحة الجزائرية في المرتبة 19 افريقيا و118 عالميا . جريدة الشروق .
5. بوشكوك فتيحة. (2012). اهمية اللامركزية الجبائية في تفعيل الموارد المالية المخصصة لتمويل الدور البيئي للسلطات المحلية. مجلة دراسات جبائية(العدد الاول).
6. تقرير التنمية البشرية . (2018). تم الاسترداد من

.,human_development_statistical_update_ar2018.pdf

7. تقرير التنمية البشرية . (2019).تم الاسترداد من

.http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_2019_overview_-_arabic.pdf

8. تقرير التنمية البشرية 2007-2008. (2008).تم الاسترداد من

.https://web.archive.org

9. مجموعة البنك الدولي. (2018). اقتصاد جديد لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا. المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الاوسط.
10. محمد طالبي. (2013). اللامركزية الجبائية ومساهمتها في التنمية المحلية. مجلة دراسات جبائية(العدد الثالث).
11. محمد يس فضيلة الحاج، حيتالة معمر بن عطية. (2019). اشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات. المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة(9).
12. مذكرة رقم 00096 المتعلقة بتثمين املاك الجماعات المحلية. (10مارس 2016).الجزائر: الصادرة عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية.
13. مسعداوي يوسف. (2014). تحديات المالية والجباية المحليتين في الجزائر. مجلة الحقيقة(29).
14. مسعودي محمد. (2015). بحوث جودة الحياة في العالم العربي دراسة تحليلية. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية(20).
15. مستخرج من سجل مداولات لجلسة غير عادية رقم 2019/37 . (2019/05/30).بلدية بوسفر، ولاية وهران .
16. منصوري فتيحة. (2015). صناعة السياحة كبديل للثروة النفطية في الجزائر "دراسة حالة: السياحة الصحراوية". مجلة الباحث(13).
17. يعيش تمام امال ، عبد العالي حاحة. (2016). التدابير الجديدة المتعلقة بالاستثمار في قانون المالية 2016 . مجلة الحقوق والحريات.
18. https://bit.ly/2wnGWWr تم الاسترداد من (www.interieur.gov.dz.
19. world economic forum. (2013). the travel & tourism competitiveness report .
20. world economic forum. (2017). the travel & tourism competitiveness report.
21. world economic forum. (2019). the travel & tourism competitiveness report.